29 نيسان/إبريل 2026
صادر عن الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف
جنيف، 24 – 28 آب/أغسطس 2026

الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

تقرير الرئيسين المشاركين إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف

مسودة

مقدمة

1. يقدّم الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، السيدة تشولوفيلو تشيولي من جنوب أفريقيا، والسفير كارلوس فورادوري من الأرجنتين مسودة التقرير هذه إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف. ويُقصد منها أن تعكس العمل الذي قام به الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة وأصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة من أجل تعزيز عالمية المعاهدة منذ المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف، على النحو الذي أُبلِغَ عنه خلال اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في 18 آذار/مارس 2026. كما يتضمن التقرير نظرة عامة على مناقشات ونتائج هذا الاجتماع للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة [*والإحاطة التي قدمها الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف الذي عقد في 27-28 أيار/مايو 2026*]. وتختتم التقارير بتوصيات يقدمها الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة لكي ينظر فيها المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف بشأن هذا الموضوع.

خلفية

2. أُنشئ فريق العمل المعني بعالمية المعاهدة من قِبَل المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بهدف قيادة عملية تنسيق الأفكار والآراء حول قضية عالمية المعاهدة بهدف تحديد أفضل الأساليب للمُضيّ قُدُمًا في هذه الصدد. يسترشد عمل فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة بالشروط المرجعية له بالإضافة إلى خطة العمل الأوّلية لفريق العمل التي أقرّها المؤتمر الثالث للدول الأطراف (ATT/CSP3.WGTU/2017/CHAIR/160/Conf.Rep).

3. في أعقاب المناقشات بشأن تحسين عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، بالإضافة إلى استعراض برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة وتحويل تركيز الفرق العاملة من المناقشات النظرية إلى قضايا التنفيذ العملي، اتخذ المؤتمر العاشر للدول الأطراف عدداً من القرارات التي أثرت على عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة. رحب المؤتمر العاشر للدول الأطراف أولاً "بخطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة لجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة" والتي تهدف إلى إرشاد مناقشات عالمية المعاهدة وجهود التوعية التي يقوم بها أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة أثناء دورات المؤتمر الحادي عشر إلى الثالث عشر للدول الأطراف (ATT/CSP10.WGTU/2024/CHAIR/801/Conf.Rep؛ المرفق أ). وتلزم خطة العمل ذاتها الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بتنفيذ خطة العمل ورصد وتوجيه تنفيذها بموجب العنصر المتكرر على جدول الأعمال بعنوان "تنفيذ خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة الخاصة بجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة". وتحقيقاً للاتساق بين عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة والعمل الأساسي للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة، كلّف المؤتمر العاشر للدول الأطراف أيضاً الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بإجراء مناقشات هيكلية بشأن الممارسات الوطنية في مجال التصديق/الانضمام للمعاهدة وتطبيعها ورحَّب بقائمة الأسئلة العملية لهذا الغرض (ATT/CSP10.WGTU/2024/CHAIR/801/Conf.Rep؛ المرفق ب). وقد جرى تناول هذا من خلال عنصر متكرر على جدول أعمال الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بعنوان "ممارسات التصديق / الانضمام والتطبيع الوطني" خلال دورات المؤتمر العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر للدول الأطراف على الأقل.

اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بتاريخ 18 آذار/مارس 2026

4. عقد الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة اجتماعه الوحيد خلال عملية التحضير للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف في 18 آذار/مارس 2026. وقد وزع خطاب الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة ومسودة جدول الأعمال المشروح للاجتماع في 17 شباط/فبراير 2026 (ATT/CSP12.WGTU/2026/CHAIR/837/DrAnnAgenda). وتيسيراً للتحضير للاجتماع، قدم خطاب الرئيسين المشاركين العديد من الأسئلة المحددة للوفود للنظر فيها واحتوت مسودة جدول الأعمال المشروح على مرفق يضم الأسئلة العملية المتعلقة بالتصديق/الانضمام للمعاهدة وتطبيعها المذكورة أعلاه.

افتتاح الاجتماع

5. افتتح الرئيسان المشاركان الاجتماع بالترحيب بإكوادور، باعتبارها أحدث الدول انضماماً إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ويعكس انضمامها التزاماً بالمسؤولية والشفافية والمعايير المشتركة في تجارة الأسلحة على العيد الدولي ويعزز كلا من مجتمع معاهدة تجارة الأسلحة والالتزام الإقليمي في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي هذا السياق، أكد الرئيسان المشاركان على أهمية المشاركة المستدامة والمخصصة والقائمة على الحوار البنّاء والتي تحترم السياقات الوطنية.

6. ألقت إكوادور الضوء، في ترحيبها بتقدير الرئيسين المشاركين وغيرهما من الدول الأطراف، على دور المعاهدة والتزاماتها الأساسية وأكدت على الحاجة لمزيد من العالمية تعزيزاً لشرعيتها وفعاليتها. كما أكدت على البعد المتعلق بحقوق الإنسان من الرقابة على الأسلحة مذكرة بمشاركتها مع بيرو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مناقشة أثر عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان. وعبرت إكوادور عن نيتها الإسهام في النهوض بالتنفيذ الفعال من خلال تبادل الممارسات الفُضلى وبناء القدرات والتعاون الدولي.

تحديث أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بشأن حالة التصديقات والانضمام

7. قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إحاطة للوفود بشأن حالة المشاركة في المعاهدة[1] ومنذ المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف، أصبحت دولتان أخريان من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وهما فانواتو وإكوادور مما رفع الإجمالي إلى 118 دولة طرف. وهناك خمس وعشرون دولة موقعة لم تصدّق بعد على المعاهدة. على الصعيد الإقليمي، لا يزال أدنى معدل للمشاركة في آسيا وأوقيانوسيا، نظراً لأن 23% فقط من الدول في آسيا من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (وهناك نسبة 21% أخرى من الدول قد وقعت على المعاهدة) وفي أوقيانوسيا، تبلغ نسبة الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة 47% فقط من الدول (و13% من الدول الموقعة). وهذا الوضع هو أساس خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة للتركيز الإقليمي لجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة منصباً على دول آسيا والمحيط الهادئ التي يم تنضم حتى الآن إلى المعاهدة.

8. رحبت الوفود بالدول الأطراف التي انضمت مؤخراً وأكدت على أهمية توسيع العضوية، ملقيةً الضوء على دور المعاهدة في تعزيز الشفافية وتقوية القدرات المؤسسية ومكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة وتحويل الوجهة، مع الإحاطة بما يرتبط بذلك من تحديات. أكد عددٌ من الوفود أن جهود العالمية ينبغي أن تكون مصحوبة بمساعدات مخصصة، وبناء قدرات وتوقعات واقعية بشأن التنفيذ. وقد أثيرت مخاوف بشأن قلة التمثيل في بعض الأقاليم مثل شرق أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، مما أدى إلى دعوات لوضع استراتيجيات توعية مخصصة للسياق الإقليمي. كما أيدت الوفود النُهج الشاملة، والتي تشمل مشاركة الشباب والتعاون الإقليمي. كما عبر عددٌ من الدول المُراقِبة عن نيتها المضي قدماً في الانضمام.

تحديث بشأن أنشطة تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة

9. استعرض رئيس المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف الأنشطة المنفذة للنهوض بالعالمية منذ توليه المنصب. وقد تضمنت مشاورات أثناء اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة مع الدول غير الأطراف والدول الموقعة، وبخاصة الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول التي ليس لها تمثيل في جنيف، بالإضافة إلى استمرار المشاركة مع الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ. كما تناول الرئيس أيضاً عالمية المعاهدة خلال العديد من الفعاليات، ومنها مؤتمر ويلتون بارك بعنوان "النهوض بمعاهدة تجارة الأسلحة:

[1] هناك نظرة عامة مُحدَّثة على حالة المشاركة متاحة على صفحة *حالة المعاهدة* من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة: https://www.thearmstradetreaty.org/treaty-status.html?templateId=209883.

الطريق إلى استراتيجية"، ومناقشات المائدة المستديرة التي عقدت مؤخراً بشأن عالمية معاهدة تجارة الأسلحة والتي استضافها الرئيسان المشاركان بالتعاون مع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة وبدعم من الاتحاد الأوروبي. ضمت المائدة المستدير الدول غير الأطراف والدول الموقعة وأصحاب المصلحة لتبادل الخبرات والتعرف على التحديات ومناقشة التدابير العملية لتحسين الالتزام والتعاون والمساعدة. وتضمنت الفعاليات الأخرى إحاطة بشأن نزع السلاح للدول الجزرية في المحيط الهادئ، نظمتها بعثة أستراليا ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وحوار مع دول شرق أفريقياً خلال اجتماع لفريق الخبراء غير الرسمي في معاهدة تجارة الأسلحة التابع لمنظمة Saferworld.

10. واصل رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف جهوده لتحقيق العالمية، مركزاً على المشاركة البرلمانية ومشاركة الشباب، ويشمل ذلك المشاركة في المنتديات المتعددة الأطراف مثل الجمعية العمومية رقم 151 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الرقابة على الأسلحة وعدم الانتشار، وفعاليات المجتمع المدني ومنها فريق الخبراء غير الرسمي في معاهدة تجارة الأسلحة التابع لمنظمة Saferworld. كما أجرى مشاورات بشأن تعزيز مِشاركة الشباب في عمل معاهدة تجارة الأسلحة، موجهاً الشكر إلى بنما ومبادرة القانون الإنساني الدولي والشباب للنهوض للسعي إلى النهوض بجدول الأعمال هذا.[2]

11. بعد ذلك، قدم العديد من الدول الأطراف والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني تقاريراً بشأن جهود العالمية منذ المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف. وتضمنت تلك الجهود إدراج الترويج لمعاهدة تجارة الأسلحة في الحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الأنشطة التي تتم في إطار الصندوق الاستئماني الطوعي وبرنامج الاتحاد الأوروبي للتوعية بمعاهدة تجارة الأسلحة، والتي تنطوي عادةً على شراكات مع المجتمع المدني. وتذكر الوفود أن مثل هذه الأنشطة تعد أساسية للتعامل مع العوائق التشريعية والفنية والمؤسسية التي تحول دون الانضمام والتنفيذ. كما ألقي الضوء على التعاون الإقليمي واستخدام المنتديات الإقليمية للتوعية. أكدت الوفود على أهمية إظهار الفوائد الملموسة لعضوية معاهدة تجارة الأسلحة، والتي تشمل التعلم من النظراء والمساعدة الفنية. وفي هذا السياق، دعا العديد من الوفود إلى نهج أكثر استراتيجية إزاء العالمية، يربطها بشكل أوثق بدعم التنفيذ ويركز لا على زيادة أعداد العضوية فحسب، بل على جودة واستدامة المشاركة أيضاً. وفي الختام، أشار الرئيسان المشاركان إلى مداخلات دول إقليم آسيا والمحيط الهادئ، والتي تمثل محور تركيز خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، وشجعها على مواصلة جهودها.

تنفيذ خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة الخاصة بجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة

12. في ضوء تركيز المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف على دور الجهات الفاعلة الإقليمية في النهوض بالعالمية، دعيت العديد من المنظمات من المناطق الناقصة التمثيل لمشاركة وجهات نظرها بشأن حالة المعاهدة في المنطقة، بالإضافة إلى ما يتعلق بها من تحديات وفرص وأنشطة مستمرة. وكانت تلك المنظمات هي منتدى جزر المحيط الهادئ عن منطقة المحيط الهادئ والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة (RECSA) عن منطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنتدى نزع السلاح والتنمية في سري لانكا عن منطقة جنوب آسيا.

13. بدأ منتدى جزر المحيط الهادئ كلمته بالتأكيد على أهمية العالمية لأمن المنطقة وقيمة آلياتها الإقليمية لمواءمة المعايير الدولية للسياق المحلي، بالنظر إلى الاتساع الجغرافي للدول وقدراتها المحدودة. وبرغم أن معظم الدول الجزرية في المحيط الهادئ هي من دول المرور العابر وليست من الدول المصدرة، فإن جهود التوطين جارية، حتى في الدول غير الأطراف. وتتضمن جهود الدعم العملية التشريع النموذج وورش العمل الإقليمية والمساعدة الفنية في التعاون مع العديد من مقدمي المساعدات. وتتضمن الأولويات المستقبلية زيادة إدماج مناقشات معاهدة تجارة الأسلحة في العمليات الإقليمية، وتخصيص بناء القدرات ليلائم احتياجات الدول الصغيرة وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات وإشراك القيادة السياسة والبرلمانات، وضمان المشاركة الشاملة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في استغلال الأدوات الرقمية. ألقى المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة (RECSA) الضوء على ولايته التنظيمية في تنفيذ بروتوكول نيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ودوره في النهوض بعالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها بين أعضائه، مشيراً إلى مراجعة مستمرة لتحقيق الاتساق بين البروتوكول والمعايير الدولية الناشئة مثل معاهدة تجارة الأسلحة. ونظراً لأن اثنين فقط من أعضائه البالغ عددهم 15 عضواً هم من الدول الأطراف، تظل زيادة الوعي من الأمور المحورية. ولهذا الغرض، يستغل المركز اجتماعاته النظامية وورش العمل الإقليمية لتوعية الدول وتعزيز الالتزام بالصكوك الدولية. وقد ساعد هذا النهج على التصدي التردد الأولي، وبخاصة المخاوف المتعلقة بالتزامات تقديم التقارير وتداعياتها المتصورة على الأمن القومي، مما أدى إلى زيادة المشاركة. وفي هذا السياق، أشار المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة إلى العديد من حالات التعبير عن نوايا الانضمام إلى المعاهدة، مما يشير إلى وجود زخم إيجابي،

[2] انظر ورقة العمل التي قدمتها بنما بعنوان *"تعزيز مشاركة الشباب في معاهدة تجارة الأسلحة "* (ATT/CSP11/2025/PAN/832/Conf.WP)، والتي رحب بها المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف.

وهو ما ينبغي أن يستمر من خلال الحوار المستمر والتعاون الإقليمي والتوعية الموجهة. ركزت مؤسسة ماعت للسلام جهودها على تعزيز المشاركة المنسقة للمجتمع المدني في المنطقة العربية الناقصة التمثيل لتعظيم الأثر الجماعي والذي يشمل أنشطة زيادة الوعي والتوعية والخطط المشتركة لورش العمل التشاورية من أجل تحسين مثل هذا التنسيق. ألقى منتدى نزع السلاح والتنمية الضوء على التغيرات الهيكلية والسياسية فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة في جنوب آسيا، والتي تشمل القضايا البحرية، والأولويات المتنافسة للسياسات والحساسية بشكل عام تجاه مناقشات الأمن الدولي. كما دعا المؤتمر إلى مزيد من المشاركة في هذه المنطقة دون الإقليمية على وجه التحديد. وأكد على دور الجهات الفاعلة المحلية من المجتمع المدني، التي تعتبر في وضع مناسب لاستدامة الحوار مع الحكومات، واستغلال الشبكات القائمة وإشراك المجتمعات المحلية وشارك تجربة سري لانكا، حيث شارك المجتمع المدني بنجاح مع المؤسسات الحكومية في القضايا المتعلقة بالأسلحة، ومنها الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ولهذا السبب يدعو المنتدى إلى مشاركة واسعة وأكثر تنوعاً من المجتمع المدني في العمليات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة.

14. بعد العروض التقديمية، ألقت إحدى المداخلات الضوء على الدور الحاسم الذي تقوم به الجهات الفاعلة الإقليمية فيما يتعلق بزيادة الوعي وبناء القدرات وتيسير الحوار، وأكدت على أهمية "الرواد الإقليميين" في الترويج للمعاهدة، وبيان الفوائد العملية للتنفيذ ومعالجة التحديات المحددة بالنسبة للأقاليم. وقد ذُكر استخدام المنصات السلم والأمن الإقليمية القائمة لتعزيز تبادل المعلومات كأحد الممارسات الفعالة.

15. وانتقالاً إلى التنفيذ الفعال لخطة العمل، طلب الرئيسان المشاركان وجهات نظر الوفود بشأن عنصرين: طرق تحسين تبادل المعلومات بشأن أنشطة العالمية بين أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، ومبادرات تنفيذ الأمور المتعلقة بالعالمية التي طلبها المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف أو شجَّع عليها، وهي مستمدة من ورقة عمل رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف بعنوان "*العالمية كأولوية*" (ATT/CSP11/2025/PRES/825/Conf.WP.UNIV) ومرفقة في المرفق أ من مسودة جدول الأعمال المشروح للاجتماع. ولكن، لم تطلب أية وفود الكلمة بشأن هذا الموضوع.

ممارسات التصديق / الانضمام والتطبيع الوطني

16. في إطار هذا العنصر، استمر الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في إجراء المناقشات الهيكلية للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بشأن الممارسات الوطنية في مجال التصديق/الانضمام للمعاهدة وتطبيعها، على النحو الذي قرره المؤتمر العاشر للدول الأطراف (انظر الفقرة 3).

17. استهلت المناقشة السيدة لورنس مارزال، كبيرة مسؤولي برامج التعاون الفني والسلم والأمن في الاتحاد البرلماني الدولي، والتي أبرزت الدور المحوري الذي تقوم به البرلمانات والهيئات التشريعية في النهوض بالعالمية والتنفيذ الفعال للمعاهدة. وأوضح الاتحاد البرلماني الدولي أن المشاركة المبكرة والمستدامة مع البرلمانيين تعد من الأمور الحاسمة. وفي كثير من الأحيان، تشارك الجهات الفاعلة التشريعية في عمليات المعاهدة بعد فوات الأوان، برغم أهميتها في تشكيل أطر الشرعية والتنفيذ. وتتطلب المشاركة الفعالة عدم وضع معاهدة تجارة الأسلحة في أطار الصكوك الفنية، بل كأداة لتحسين الأمن البشري وخفض العنف المسلح وتقوية الحوكمة وهي قضايا ذات صلة مباشرة بالأطراف المعنية. كما يمكن للبرلمانيين أن يقوموا بدور تحفيزي في التغلب على عمليات التصديق أو الانضمام المتعطلة. وبعد التصديق أو الانضمام، يتطلب التوطين عملاً برلمانياً من خلال سن القوانين والرقابة على عمليات نقل الأسلحة وتخصيص الموارد المناسبة لهيئات الإنفاذ. وأكد الاتحاد البرلماني الدولي مجدداً على التزامه بدعم البرلمانيين من خلال مبادرات زيادة الوعي والحوار وبناء القدرات.

18. وبعد ذلك، أوضح ممثلون غامبيا والفلبين ممارساتهما الوطنية استناداً إلى قائمة الأسئلة العملية المتعلقة بالتصديق/الانضمام للمعاهدة وتطبيعها، والتي رحب بها المؤتمر العاشر للدول الأطراف، وبعد ذلك قدم ممثل أنغولا تحديثاً عن حالة أنغولا الحالية بالنسبة لمعاهدة تجارة الأسلحة. وصفت غامبيا عملية الانضمام لديها والتي تضم أصحاب المصلحة المتعددين، وتنطوي على مشاركة واسعة من المؤسسات والمجتمع المدني. حيث قامت لجنة وطنية باستعراض الأطر القائمة للرقابة على الأسلحة، وحددت الفجوات وقدمت معلومات لعمليات الإصلاح. كما اعتمد غامبيا نهجاً تقدمياً، حيث انضمت للمعاهدة قبل تحقيق الاتساق التشريعي الكامل، مع التزامها بالتوطين بعد ذلك. وتركز الجهود الجارية على تنفيذ التشريع وخطة العمل الوطنية، بدعم من المساعدة الدولية. استعرضت الفلبين العملية الخاصة بها، والتي أكدت على أهمية التدقيق التشريعي والتنسيق بين الوكالات والتشاور مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة مع الصناعة والمجتمع المدني. كما شاركت الفلبين التحديات المتعلقة بتوقيت التشريع، والتناغم القانوني ومخاوف الجهات الصناعية المتعلقة بأعباء الامتثال المتصورة، من بين جملة أمور أخرى، والمخاوف المتعلق باشتراطات تقييم المخاطر. أكدت أنغولا،

وهي إحدى الدول الموقعة، على أهمية تحقيق الاتساق بين التشريعات الوطني والالتزامات بموجب المعاهدة ولديها عملية مستمرة مشتركة بين الوكالات لكي تتمكن من التنفيذ بمجرد الانضمام. وفي هذا الصدد، حدد تقييم قانوني وطني بعض الفجوات، يجري حالياً معالجتها بالتعاون مع الشركاء الدوليين، مما يؤدي بالنهوض ببناء القدرات وزيادة الوعي ووضع خارطة طريق للتصديق.

19. وفي تبادل وجهات النظر الذي أعقب هذا، استغلت بعض الدول الفرصة للتعبير عن دعمها لجهود العالمية، مؤكدة على أن تلك الجهود ينبغي أن تظل استراتيجية وموجهة، وبخاصة من خلال إشراك الدول ذات الدور الهام في سلاسل إمداد الأسلحة الإقليمية والدولية. كما ذكرت أهمية ربط عمليات التصديق بمبادرات بناء القدرات والتعاون الإقليمي.

الخلاصة وآفاق المستقبل بعد اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بتاريخ 18 آذار/مارس 2026

20. رحب الرئيسان المشاركان أولاً بمداخلات العديد من الدول غير الأطراف بشأن حالتها الراهنة بالنسبة لمعاهدة تجارة الأسلحة، حيث أوضحت العمليات الجارية و/أو عبرت عن نيتها الانضمام للمعاهدة أو التصديق عليها. ومن المهم أن تكون مثل هذه التعبيرات موضع تقدير واستغلال الزخم من خلال المشاركة المستمرة والحوار وجهود الدعم. وفي هذا الصدد أدرج الرئيسان المشاركان مسودة توصيات، تحقيقاً لهذه الغاية، ضمن هذا التقرير. يذكر الرئيسان المشاركان أيضاً الوفود بأن خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة تدعو جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة إلى *"تعزيز الصندوق الاستئماني الطوعي، نظراً لأنه يجوز أيضًا للدول الموقعة وغيرها من الدول التي أظهرت التزاماً سياسياً واضحاً لا لبس فيه بالانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة وتحتاج إلى مساعدة في تنفيذ المعاهدة، أن تقدم مقترحات مشاريع."*.

21. كما يرتبط هذا بدعوة العديد من الوفود إلى نهج أكثر استراتيجية إزاء العالمية، يشمل الاتساق الوثيق مع دعم التنفيذ. أبرزت المناقشة عدداً من الملاحظات الأخرى القيّمة، منها الحاجة إلى استراتيجيات توعية مخصصة للسياقات الإقليمية، واستخدام المنتديات الإقليمية لزيادة الوعي، وأهمية النُهج الشاملة لإشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة التي يحددها أصحاب المصلحة المحليون.

22. استجابةً لمقترحات زيادة إشراك الدول الأطراف المحتملة في مناقشات معاهدة تجارة الأسلحة، يُذكر الرئيسان المشاركان أيضاً بأن خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة لدعوة مثل هذه الدول للمشاركة في اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة، ويشمل ذلك مشاركة أوضاعها، والتحديات والقضايا ولاستغلال برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة لتحقيق تلك الغاية.

23. يشير الرئيسان المشاركان إلى أن تلك الرؤى لا توفر أساساً لتوصيات قيمة ينظر فيها المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف فحسب، وإنما ينبغي أيضاً أن يوجه المزيد من العمل الرامي إلى أن يزيد الفريق العامل، وعملية معاهدة تجارة الأسلحة بشكل عام، وجميع أصحاب المصلحة من المشاركة في المعاهدة. وفي هذا الصدد، يشير الرئيسان المشاركان إلى أن خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، التي اعتمد لتوجيه مناقشات العالمية وجهود التوعية أثناء دورات المؤتمرات الحادي عشر إلى الثالث عشر للدول الأطراف، سوف تنتهي بنهاية الدورة التالية. وبدون استباق المناقشات المستقبلية، يلاحظ الرئيسان المشاركان أن العناصر التشغيلية الرئيسية للخطة لم تنفذ بعد بالكامل. ويشمل هذا على وجه الخصوص الدور المتصور لفريق من الرواد الإقليميين المعنيين بالعالمية، تحت قيادة الرئيسين المشاركين ويشمل نواب رئيس معاهدة تجارة الأسلحة بالإضافة إلى الدول الأطراف المستعدة لكي تعمل كأحد الرواد الإقليميين للعالمية. وبرغم الجهود الرامية إلى تنفيذ ذلك، وجد أنه من الصعب تفعيل المهام المخصصة لهذا الفريق، وبخاصة الاجتماع مع الرواد الإقليميين في مجال العالمية لاستكشاف الديناميات الإقليمية ومدى ميل الدول إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وتعزيز التعاون، وتحسين المشاركة الإقليمية واستراتيجيات التوعية الموجهة. وبالمثل، يظل تبادل المعلومات الهيكلي بشأن أنشطة العالمية بين أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة عملاً قيد التنفيذ.

24. وبالإشارة إلى محدودية المشاركة في تلك الموضوعات في الفريق العامل خلال الجلسات التي عقدت مؤخراً، يرى الرئيسان المشاركان أنه من المفيد التأمل في دور الفريق العامل وإعادة تنشيط عملية معاهدة تجارة الأسلحة بأكملها في هذا المجال. وتتيح عملية وضع استراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات، الجارية حالياً، فرصة مناسبة في هذا الصدد، حيث جرى تحديد العالمية كأحد المجالات المواضيعية للاستراتيجية. وبالتنسيق مع المكتب الموسّع لمعاهدة تجارة الأسلحة، يمكن للفريق العامل أن يسهم في هذه العملية، كمنصة لمزيد من التدبر في العناصر ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الرئيسان المشاركان يعتقدان أن نهج خطة العمل ذو صلة، وهو النهج الذي يدعو الدول الأطراف إلى القيام بدور الرواد الإقليميين والاجتماع بشكل غير رسمي لاستكشاف مدى ميل الدول غير الأطراف للانضمام للمعاهدة، وتحديد العوائق الرئيسية والحلول الممكنة، وتعزيز التعاون ومناقشة المشاركة الإقليمية واستراتيجيات التوعية الموجهة.

إحاطة الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف يومي 27-28 أيار/مايو 2026

25. [*سوف تُدرج بعد الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف يومي 27-28 أيار/مايو 2026*]

توصيات للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف

26. بناءً على ما تقدم، وبالنظر إلى العمل الذي قام به الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة من أجل تحقيق ولايته خلال الفترة بين المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر للدول الأطراف، يوصي الفريق العامل المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف بأن:

أ. يرحب بتعبير العديد من الدول غير الأطراف عن نيتها المضي قدماً نحو التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها ويشجع رئيس مؤتمر الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المشاركة عن كثب مع مثل تلك الدول لتيسير هذه العمليات، حسب الاقتضاء؛

ب. يشجّع جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة على الاستمرار في تعزيز تصديق الدول الموقعة على المعاهدة في وقت مناسب؛

ج. يؤكد على الرابط بين العالمية والمساعدة الفنية ويكرر مجدداً الدعوة إلى الترويج للصندوق الاستئماني الطوعي وغيره من برامج المساعدة الفنية ذات الصلة للدول التي أظهرت التزاماً سياسياً واضحاً لا لبس فيه بالانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة؛

د. يشير إلى انتهاء أمد خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بنهاية المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف، ويشجّع جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة على التفكر في دور الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، واختصاصاته وخطة عمله، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، كجزء من المناقشات بشأن استراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات؛

هـ. يستمر في تشجيع الدول الأطراف على القيام بأدوار الرواد الإقليميين في مجال العالمية ويشجّع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة على تنظيم اجتماعات تنسيق، حسب الاقتضاء.

***